مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

محافظ الشمال: البلديات لم تنجز المسح المطلوب للنازحين السوريين

لم يعد لبنان في مقدوره تحمل اعباء النزوح السوري في ظل الانهيارات الاقتصادية التي يئن منها، ما دفع بحكومته الى طلب المساعدة العاجلة لتسهيل عودتهم الامنة الى بلادهم، بعدما تنامت مشاعر السلبية تجاههم لمنافستهم اليد العاملة اللبنانية وتمسك البعض منهم بالبقاء للاستفادة من المساعدات في وقت اصبح 82 في المئة من اللبنانيين يعانون من الفقر

تتعقد ازمة النزوح السوري في لبنان، عاما بعد عام، لاسيما مع الازمة المعيشية المتمادية، بحيث بات اللبنانيون يشعرون بالقلق من جراء التداعيات التي احدثتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي، بعد مرور 12 سنة على اندلاع الحرب في سوريا، اذ توالت موجات النزوح منذ سنتذاك الى مختلف المدن والقرى والبلدات اللبنانية حتى تجاوز مجموع النازحين مليوني نازح، ويشكلون واحدة من اكبر التحديات التي يواجهها لبنان في الوقت الراهن باعتبار ان حل هذه المعضلة لا يقتصر على القدرات المحلية.

تركز انتشار النازحين السوريين في المناطق المتاخمة للحدود السورية اللبنانية، لاسيما في الشمال حيث يتوزعون ضمن مخيمات او يعيشون في منازل او مجمعات سكنية بين اللبنانيين ويمارسون اعمال الحرف الحرة والبيع على البسطات، بعد ان كان تواجدهم قبل العام 2011 يقتصر على العمالة في مجال الزراعة وقطف المواسم ونواطير للابنية والبساتين. لكن نسبة تواجد النازحين في اقضية محافظة الشمال تختلف لناحية الاعداد بين اقضية طرابلس، زغرتا الزاوية، بشري، البترون، الكورة والضنية.

محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا اجرى تحركا للحد من خطورة هذا العبء، واصدر تعميما لتنظيم العمالة الاجنبية في محافظة الشمال لضمان الانتظام العام. في هذا السياق التقته "الامن العام" لالقاء الضوء حول مسألة النزوح السوري، واستمرار وتيرته من خلال موجة نزوح جديدة عبر المعابر غير الشرعية، واجرت معه الحوار الاتي:

■ اصدرت في اواخر نيسان تعميما يتعلق بتنظيم العمالة الاجنبية في محافظة الشمال، طالبا من القائمقامين الايعاز الى البلديات كل ضمن نطاقه اجراء المسح الفوري للنازحين السوريين الساكنين في البلدة وتكوين ملف شخصي لكل منهم. فما هي النتائج التي توصلتم اليها؟

□ النزوح اصبح مشكلة كبيرة جدا، خصوصا انها تفاقمت في المدة الاخيرة بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في سوريا وفقدان العملة المحلية لقيمتها وارتفاع الاسعار بشكل كبير، ما دفع بابناء هذا البلد الى تركه واللجوء الى لبنان طمعا بحياة افضل على المستويين الاقتصادي والامني. هذا ادى ايضا الى تراكم اعداد النازحين الذين كانوا باعداد كبيرة في الحقبة السابقة من جراء الحرب في سوريا التي ادت الى هجرة كبيرة من ابنائها الى لبنان عبر المعابر البرية غير الشرعية في البقاع وعكار. فكان لا بد من اصدار تعميم لضبط وتنظيم الوجود السوري على الصعد كافة، لان تواجدهم بشكل عشوائي يتسبب باضرار اقتصادية واجتماعية على جميع اللبنانيين. وكان لا بد من هذا التعميم، اضافة الى تعميم آخر وشامل من معالي وزير الداخلية والبلديات لاجراء مسح للنازحين السوريين وتنظيم وجودهم، والتأكد من استحصالهم على ترخيص بالاقامة على الاراضي اللبنانية، والتأكد ايضا من قانونية اشغالهم. لكن مدى تجاوب البلديات مع هذه التعاميم، تفاوتت بين بلدية واخرى. هناك بلديات كبرى وبلديات صغرى ليس لديها القدرة لتتجاوب بشكل كامل مع هذه التعاميم التي ترسل اليها، اضافة الى ان هناك بلديات ليست راغبة في التجاوب مع هذه التعاميم وكذلك بتنظيم الوجود السوري، وذلك لاسباب لوجستية لا تمكنها من التنفيذ او لعدم قدرتها على اتمام الامر كما ينبغي، او لاستفادتها من وجود بعض السوريين في استخدامهم للاعمال الزراعية والى ما هنالك، او لاسباب ديموغرافية بحيث لا يمكنها ممارسة الضغط المناسب. بالتأكيد، ان تعامل البلديات تجاه النازحين السوريين في محافظة الشمال يختلف من بلدية الى اخرى. هناك بلدات في قضاء زغرتا رافضة كليا لتواجدهم ضمن نطاقها الجغرافي، مثل مزيارة التي لا توافق اطلاقا على ان يقطنوا ضمن نطاقها، في حين هناك بلديات كالمنية وطرابلس وغيرهما لا يتشددون تجاه تواجدهم.

■ كم بلغ عدد النازحين السوريين في المحافظة وفي كل قضاء من اقضية المحافظة؟ واين تقع المخيمات التي يتجمع فيها السوريون وما هو عدد القاطنين فيه؟

□ اعداد النازحين الى محافظة الشمال على تزايد مستمر، ويعود ذلك الى الولادات الكثيفة العائدة الى عائلات النازحين السوريين بالمقارنة مع ولادات العائلات اللبنانية، بحيث نلاحظ ان اعداد النازحين السوريين في بعض القرى يفوق اعداد اللبنانيين مثل بلدة قبة في البترون، وكان هناك مخيم كبير تم اخلاؤه منذ فترة طويلة، لكن لا يزال يوجد الكثير من السوريين ضمن هذه البلدة الصغيرة. هذا الوجود بات يشكل خطرا على السكان على جميع الصعد. المهم ضبط العمالة السورية وحصرها باعمال الزراعة والبناء بعدما تخطت المسموح بها قانونيا الى اعمال تجارية وفي بعض الاحيان اعمال طبية وانشاء محلات وشركات حيث يلعب بعض اللبنانيين دورا مساعدا بتغطية هؤلاء قانونيا

محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا.

لتمكينهم من ادارة هذه الاعمال التجارية، وهذا ما شكل ضررا كبيرا على الاقتصاد الوطني وعلى اليد العاملة اللبنانية التي تواجه منافسة قوية وغير شرعية من العمالة السورية التي تكون ارخص ولا تدفع ضرائب، خصوصا وان الدولة اللبنانية لا تستفيد منهم، بل ان ما يجنونه في لبنان يعود الى بلادهم. السوريون يتوزعون على ما يقارب 490 مخيما في محافظة الشمال. وتشير ارقام مفوضية شؤون اللاجئين والتي لا تعبر الا عن عدد المسجلين لديها، الى ان عدد النازحين المسجلين هو 130 الف نازح سوري تقريبا عدا الذين لم يتسجلوا. لكن المسح المطلوب من البلديات لم يصل الينا بعد، ولذلك ساصدر تذكيرا لكل البلديات بضرورة تنفيذ استمارة التعداد الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات وارسال المعلومات اللازمة في اسرع وقت. ففي المنية - الضنية هناك اكبر عدد من النازحين السوريين وبلغ عددهم حوالى 60 الف، واقل نسبة موجودة في قضاء بشري ولا يتخطى عددهم الالفين. وفي الكورة هناك عدد كبير من المخيمات يصل الى حوالى 90 مخيما، وفي طرابلس هناك 9 مخيمات واغلبية النازحين يتوزعون على شقق مستاجرة حيث يقطن في كل شقة اكثر من 5 عائلات، وهذا ينعكس سلبيا على الاوضاع الصحية والاجتماعية لعدم وجود صرف صحي مناسب وتراكم النفايات. اضافة الى الازعاج الذي يتسببون به في الاحياء المكتظة اصلا بالسكان، وهذا يتطلب رقابة البلديات لناحية التدقيق في عقود الايجار وتراخيص الاقامة على الاراضي اللبنانية.

النازحون السوريون المسجلون لدى المفوضية حتى كانون الاول 2202

عدد الافراد المسجلين: 124,008

- قضاء المنية - الضنية: 50,345
- قضاء زغرتا: 14,543
- قضاء الكورة: 13,277
- قضاء البترون: 9,275
- قضاء بشري: 1,079
- قضاء طرابلس: 35,489

مجموع عدد المخيمات: 492

- قضاء الكورة: 90
- قضاء زغرتا: 70
- قضاء البترون: 46
- قضاء بشري: 3
- قضاء طرابلس: 9
- قضاء المنية - الضنية: 274

■ ما مدى استيفاء مساكن النازحين السوريين للشروط والمعايير الصحية المطلوبة؟

□ ان الشقق السكنية المستأجرة من النازحين السوريين والاماكن المنتشرة للخيم التي يقطنونها لا تحقق اي شرط من شروط السلامة والصحة العامة، لاسيما في البترون حيث كان هناك مشاكل عدة على هذا الصعيد. فهناك بشكل عام تلوث حاصل على ضفاف الانهر من صرف صحي ورمي عشوائي للنفايات في المناطق، وهناك المشكلة التربوية حيث بعض المدارس لم تعد تستقبل الطلاب اللبنانيين بعدما امتلأت صفوفها بالطلاب السوريين، وهذا يعيق بشكل كبير تعلم الطلاب اللبنانيين.

■ تحول النزوح السوري الى عبء يثقل كاهل الاهالي والبلديات، هل بحثتم مع الجهات المانحة للنازحين السوريين مسالة دعمهم التي تؤدي الى تشجيعهم للبقاء في لبنان خصوصا وان هناك الكثير منهم يتنقل بين لبنان وسوريا من دون عوائق؟

□ لقد كنا في اجتماعاتنا مع ممثلي المنظمات الدولية نشدد على وجوب ترشيد، ان لم نقل وقف المساعدات للنازحين السوريين بحيث لا تكون المساعدات شاملة لكل النازحين لانهم ليسوا جميعا هاربين من النظام السوري. اذ من المفروض التمييز بين من يجب مساعدتهم من الناحية الانسانية خصوصا الملاحقين سياسيا وامنيا، وبين من هم ينزحون اقتصاديا ويعملون في لبنان ويستطيعون زيارة بلدهم من دون عوائق. فهؤلاء لا يجب مساعدتهم لانه بهذه الطريقة تشجعهم المنظمات الدولية على البقاء في لبنان في وقت يمر بظروف اقتصادية ومعيشية غير مسبوقة. لقد تباحثنا كثيرا في هذه المسائل، لكننا لم نلمس اي تجاوب من الامم المتحدة ومنظماتها التي ترغب في حيث يتواجدون، في حين ان الدولة اللبنانية واداراتها تسعى جاهدة لاعادتهم وبخاصة من هم غير ملاحقين سياسيا او امنيا في سوريا.